

د. حبار عبد الرزاق
كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير
جامعة شلف
habbar_abderezak@yahoo.fr

قصاص مروة أسماء
كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير
جامعة شلف
meroua.k@hotmail.fr

مداخلة بعنوان :

فعالية أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم

دراسة حالة الإقتصاد البريطاني

محور المداخلة :3

الملخص :

تحاول هذه الدراسة التعرف على فعالية السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنك المركزي للمملكة المتحدة في علاج المشاكل التضخمية ، و هذا في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية و مع التقلبات في الأسعار و أثر ذلك على الإقتصاد البريطاني ، و ضرورة جعل السياسة النقدية للمملكة تتصف بالمرونة و جعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد .

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، التضخم ، التضخم المستهدف .

Abstract

This study attempts to identify the effectiveness of monetary policy made known by the Central Bank of the United Kingdom for the treatment of inflationary problems And that in the current economic changes and price fluctuations and the impact on the UK economy And the need to make monetary policy of the kingdom is characterized by flexibility and make them more money to deal with the situation.

Key words: monetary policy, inflation, inflation target.

مقدمة :

تعد السياسة الاقتصادية واحدة من اهم الادوات المستخدمة من قبل الادارة الاقتصادية و التي تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث تعتبر بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية ، فهي تهدف اساسا الى التأثير على النشاط الاقتصادي و الحد من خطورة التقلبات الاقتصادية العنيفة التي تصاحب مرحلة الركود و الكساد و التضخم المصاحب ، و كذا التحكم في المعروض النقدي و بالتالي في القوى الشرائية المتاحة في المجتمع

و في هذا الاطار تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الادوات تطورت و تكاملت مع الزمن ، و هذه الادوات اما كيفية ام كمية ، تهدف بشكل اساسي الى التأثير في حجم الائتمان او التأثير في انواع معينة من الائتمان و العمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية زيادة إلى ذلك علاج المشاكل التضخمية .

و من هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية :

مامدى مساهمة أدوات السياسة النقدية في علاج المشاكل التضخمية ، و ما واقع هذه الأدوات في السياسة النقدية للمملكة البريطانية في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية ؟

أهداف الدراسة :

التعريف بالسياسة النقدية و فعاليتها في معالجة التضخم و مشاكله ؛
الكشف عن طبيعة التضخم في المملكة البريطانية ، و مدى رواج السياسة النقدية للمملكة في معالجة التضخم؛
القاء الضوء على بعض ادوات السياسة النقدية المعتمدة على مستوى بتك انجلترا للحفاظ على التضخم عند المستوى المقبول، و التعرف على التحديات التي تواجه التطبيق السليم لها .

اهمية الدراسة :

يستمد البحث اهميته من حداثة الموضوع ، لا سيما في ظل الظروف ال، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الحالية و ما تشهده اسعار النفط من انخفاض ، و تميز الساحة الاقتصادية بالكثير من الضغوط التي اصبحت تهدد اقوى الاقتصاديات ، و اثر ذلك يظهر بوضوح من خلال تذبذب معدلات التضخم ن و بالتالي اهمية السياسة النقدية اضافة الى السياسة المالية للدول في التدخل الطارئ و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

منهج الدراسة : لمعالجة الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي .

حدود الدراسة : تم إختبار الجزء النظري بإسقاطه على السياسة النقدية للمملكة البريطانية خلال الفترة 1997-2015

محاور الدراسة : تم تقسيم الدراسة على النحو التالي :

المحور الأول : العلاقة التكاملية بين أدوات السياسة النقدية و علاج المشاكل التضخمية

المحور الثاني : أدوات السياسة النقدية و علاج التضخم في بريطانيا .

المحور الأول : العلاقة التكاملية بين أدوات السياسة النقدية و علاج المشاكل التضخمية .

أولاً: مدخل للسياسة النقدية و التضخم .

1. السياسة النقدية :

1.1 تعريف السياسة النقدية :

تعرف السياسة النقدية على أنها : "مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود ، و الائتمان ، و تنظيم السيولة العامة للإقتصاد ، أو التحكم في عرض النقود ، و مستوى أسعار الفائدة .¹

كما و يمكن تعريف السياسة النقدية وفقاً لمفهومين الضيق و الواسع :²

المفهوم الضيق: و الذي يركز على مراقبة و تنظيم عرض النقد ، و يهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية محددة و التأثير على مستوى الإنفاق الكلي و كلفة الائتمان-سعر الفائدة-.

المفهوم الواسع : و الذي يشمل إجراءات السلطة النقدية و الخزينة العامة و الحكومة بهدف التأثير على النقد و الائتمان و الدين الحكومي .

و في تعريف آخر للسياسة النقدية و الذي يعد شاملاً : السياسة النقدية تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي .³

2.1 أهداف السياسة النقدية :

إن إعداد إستراتيجية متكاملة تحدد الأدوات و الأهداف يعد أمراً ضروريا لبناء سياسة نقدية فعالة و موائمة لتحقيق الأهداف المرجوة ، و حتى تكون الإستراتيجية النقدية متكاملة لا بد من إحتوائها على الأهداف التالية :⁴

1.2.1 الأهداف التشغيلية: بسبب عدم قدرة البنك المركزي التأثير على الأهداف النهائية بشكل مباشر ، لا بد من

إستخدام أهداف تشغيلية تتمثل في معدلات كل من : الأساس النقدي و معدلات الفائدة قصيرة الأجل و سعر الصرف

2.2.1 الأهداف الوسيطة : تتمثل الأهداف الوسيطة في التأثير على معدلات الفائدة طويلة الأجل و عرض النقد ،

فمن خلال التحكم بهذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية الإسهام في تحقيق الأهداف النهائية و من ثم بلوغ التأثير

المرغوب و بما يتوافق و متطلبات الوضع الإقتصادي .

3.2.1 الأهداف النهائية : تتمثل الأهداف النهائية في تحقيق مستوى مقبول من الإستقرار النقدي و الإقتصادي و المساهمة في تحقيق معدلات نمو مناسبة في جميع القطاعات الإقتصادية ، كما تهدف إلى إستقرار قيمة العملة و تحقيق العدالة في توزيع الدخول .

و يرى بعض الإقتصاديين أن هناك فرق بين أهداف السياسة النقدية في البلدان النامية بالمقارنة مع البلدان الأخرى ، فبالنسبة للبلدان العربية يمكن تحديد أهداف السياسة النقدية من هلال التعرف على الأغراض المنصوص عليها في تشريعات تلك البلدان ، و التي تشمل الآتي⁵:

- تحقيق الإستقرار النقدي ؛
 - ضمان قابلية الصرف و المحافظة على قيمة العملة ؛
 - تشجيع النمو الإقتصادي ؛
 - المساهمة في إيجاد سوق نقدي و مالي متطور ؛
 - دعم السياسة الإقتصادية للبلد .
- في حين البنك المركزي البريطاني حدد الأغراض الأساسية التي يعمل على تحقيقها و تتمثل فيمايلي:
- المحافظة على سلامة العملة و قيمتها ؛
 - المحافظة على إستقرار النظام المالي المحلي و الدولي ؛
 - تأمين فاعلية الخدمات المالية البريطانية .

3.1 شروط نجاح السياسة النقدية :

يمكن تحديد مجموعة من العوامل التي تساعد في نجاح السياسة النقدية و التي تتمثل في⁶ :

- توفر نظام معلوماتي فعال حول وضع مختلف القطاعات الإقتصادية ؛
- تحديد الأهداف بدقة ، لأنه أحيانا قد تتعارض هذه الأهداف ؛
- هيكل النشاط الإقتصادي و مكانة القطاع الخاص فيه ؛
- نظام سعر الصرف ، لأنها تنجح في نظام سعر الصرف المرن ولا تنجح في نظام سعر الصرف الثابت ؛
- توفر أسواق مالية منظمة و متطورة ؛
- إستقلالية واسعة و كبيرة للبنك المركزي .

2. التضخم :

1.2 تعريف التضخم :

يعرف معدل التضخم بأنه النسبة المئوية للإرتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار .⁷

أي أن التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، و المقصود بالإرتفاع المستمر في الأسعار ، أن غالبية السلع و الخدمات او متوسط الأسعار في الإقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة ، بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج .⁸

2.2 أنواع التضخم : يتم تصنيف الأنواع المختلفة للتضخم وفقا لعدد من المعايير ، و عموما يمكن تحديد أنواع التضخم فيما يلي :⁹

1.2.2 التضخم الظاهر :

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب و العرض.

2.2.2 التضخم المكبوت :

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة؛

3.2.2 التضخم في أسواق السلع : و يقسم إلى

تضخم سلعي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الإدخار .

تضخم رأسمالي : ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها . ويترتب على ذلك تحقيق أرباحاً قدرية في كلا من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية .

4.2.2 التضخم في أسواق عوامل الإنتاج : و يقسم إلى :

التضخم الربحي : يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحاً قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك و الإستثمار .

التضخم الدخلي : يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال .

5.2.2 التضخم الجامح :

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية و الكوارض الطبيعية .

6.2.2 التضخم المتوسط :

ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عنه اقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية

7.2.2 التضخم من جانب الطلب :

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن

الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق؛ نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل ، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

8.2.2 التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف :

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبةٍ تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار ، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف.

3.2 الآثار الاقتصادية للتضخم :

من أبرز الآثار المرتبة عن حدوث التضخم هي :¹⁰

- فقدان النقود لوظائفها وبخاصة وظيفتها لقياس للقيمة ومخزن للقيمة ؛
- إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع لصالح أصحاب الدخل المتغيرة كالتجار ورجال الأعمال، فتزيد دخولهم مع تزايد مع معدلات التضخم، وهم المستفيدون من التضخم. في حين تتدهور الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة كموظفي القطاع العام وهم المتضررون من التضخم؛
- إعادة توزيع الثروة القومية بين طبقات المجتمع وبطريقة عشوائية - : فالمدخرون لأصول مالية كالودائع طويلة الأجل في المصارف؛ غالباً ما يتعرضون لخسائر كبيرة؛ عندما تتعرض القيمة الحقيقية لمدخراتهم للتآكل سنة بعد الأخرى مع ارتفاع الأسعار. أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية أو حقيقية كالأراضي والمعادن النفيسة؛ فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار؛
- التخلي عن العملة الوطنية و اللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتاً في قيمتها ، و هو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة المحلية ؛
- سرعان ما يؤدي التضخم الى ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة :

- تعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج ، وما ينجم عن ذلك من طاقات عاطلة وبطالة وانخفاض في مستوى الدخل المحلي.

- زيادة الطلب على السلع المستوردة و انخفاض الطلب على السلع المحلية ؛

و تختلف آثار التضخم أو نتائجه باختلاف ما إذا كان التضخم متوقعاً أو غير متوقع . في ظل التضخم غير المتوقع تحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي فيكسب بعض الأفراد ويخسر آخرون فإذا زادت الرواتب و الأجور ومخصصات الضمان الاجتماعي بسرعة اقل من الأسعار فان الدخل الحقيقي سينخفض و في هذه الحالة سيعاد توزيع الثروة لصالح أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أكبر (أصحاب الدخل المتغيرة) مقارنة بأولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة

اقل (أصحاب الدخول الثابتة)، و مع التضخم غير المتوقع يعاد توزيع الثروة بين الدائنين الى المدينين ،أما في حالة التضخم المتوقع تكون إعادة توزيع الثروة عند حدها الأدنى.

ثانيا: إستخدام أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم :

1 . الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية- الكمية - :

هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار إقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال و التأثير على مستوى السيولة البنكية .¹¹

1.1 عمليات السوق المفتوحة : و يقصد بها العمليات التي تمكن البنك المركزي من التأثير على كمية الاحتياطي لدى البنوك عن طريق بيع و شراء السندات في السوق المفتوحة .¹²

2.1 سياسة سعر الخصم : يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي و بالتالي على حجم المعروض النقدي ، و ذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية ، و سعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية ، أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها ، و تحدد العلاقة بين هذا السعر و قدرة البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها .¹³

3.1 معدل الاحتياطي القانوني : بدأ العمل بالاحتياطي النقدي القانوني كأداة رقابية و كأداة لإدارة السيولة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، و تهدف هذه السياسة إلى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بجزء من القيم المدونة في ميزانيتها على شكل نقدي مركزي ، و هذا الجزء يحتفظ به لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد .¹⁴

2. الأدوات المباشرة :

تضم الأدوات المباشرة مجموعة من الوسائل للتأثير على الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما ، و تعمل على الحد من ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا ، و من أهم هذه الأدوات :¹⁵

1.2 تأطير الائتمان : و هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق لنسب محددة خلال العام ، و في حالة الإخلال يتعرض البنك للعقوبات ، و إتباع هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في إتجاه القطاعات المعتمدة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة .

2.2 النسب الدنيا للسيولة : في كثير من الدول تشترط السلطات النقدية على البنك الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين 25 و 40% من الودائع ، مع إعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الأساسي فيها ، بإختصار تلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة لما يكون لدى البنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة و تتخوف السلطات من الإفراط في القروض

3.2 التأثير و الإقناع الأدبي : و هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية و غير رسمية مع البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ، و يعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و البنوك المركزية.

4.2 وسائل الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور وبيان السياسة الائتمانية المستقبلية و الوقائع و الإجراءات التي سيتخذها، و ذلك دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية و تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية فتتظافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات من الأفراد، المشروعات و الحكومة .

المحور الثاني : أدوات السياسة النقدية و علاج التضخم في بريطانيا .

1- مدر إلزام المملكة المتحدة بمعايير الإفصاح عن السياسة النقدية الصادرة عن صندوق النقد الدولي :

قام صندوق النقد الدولي بتحديد مجموعة من البنود التي تخص السياسة النقدية و التي يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها للجمهور : و من بين هذه البنود فإن إنجلترا تقوم بتطبيق البعض منها و تتمثل في:¹⁶

الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعمليات النقدية للبنك المركزي ، بما في ذلك المبالغ الكلية و شروط إعادة التمويل أو التسهيلات الأخرى (الخاضعة للمحافظة على سرية التعاملات التجارية)وفقا لبرنامج زمني معلن مسبقا : يتيح بنك إنجلترا للجمهور المعلومات عن المبالغ الكلية و شروط إعادة تمويل العمليات النقدية التي يقوم بها البنك ، و تتراوح مدة الإفصاح على مستوى بنك إنجلترا من اليوم نفسه .

على البنك المركزي أن يقوم بما يتمشى مع سرية و خصوصية المعلومات عن المؤسسات بالإفصاح للجمهور عن معلومات كلية عن المساندة المالية الطارئة التي يقدمها ، و ذلك من خلال بيان مناسب ينشره البنك المركزي عندما لا يسبب هذا الإفصاح إضرار بالإستقرار المالي : و في هذا الإطار يعن بنك إنجلترا عن وجود إقراض طارئ عندما تزول ضرورة المحافظة على سرية المعلومات ، مع الإحتفاظ لنفسه بحق الإفصاح ، كما يفصح البنك عن مجموع مخصصات تغطية خسائر القروض الممنوحة للبنوك ، و هذا واقعا أن المعلومات العامة الواردة عن المساندة المالية التي يقدمها البنك هي معلومات جزئية .

الإفصاح للجمهور عن المعلومات المتعلقة بأصول البلد من إحتياطات الصرف الأجنبي ، و عن خصوم و إلتزامات السلطة النقدية ، وفقا لجدول زمني معلن مسبقا : و هنا يقوم بنك إنجلترا بالإبلاغ عن الأصول و الخصوم بالنقد الأجنبي على اساس شهري .

يجب أن يكون للبنك المركزي برنامج للمطبوعات يشمل تقريراً سنوياً :حيث ينشر بينك إنجلترا في تقريره السنوي قرارات لجنة السياسة النقدية ، ومعلومات عن عمليات البنوك الأخرى و مركزها المالي ، و ينص قانون بنك إنجلترا لعام 1997 على أن لجنة فرعية مؤلفة من غير المديرين التنفيذيين في البنك يجب أن تتابع أداء البنك في تنفيذ سياسته النقدية و تحقيق أهدافه و إستراتيجيته الخاصة بالإستقرار المالي ، و تنشر هذه المراجعة في تقرير البنك السنوي .

2- التضخم في المملكة المتحدة :

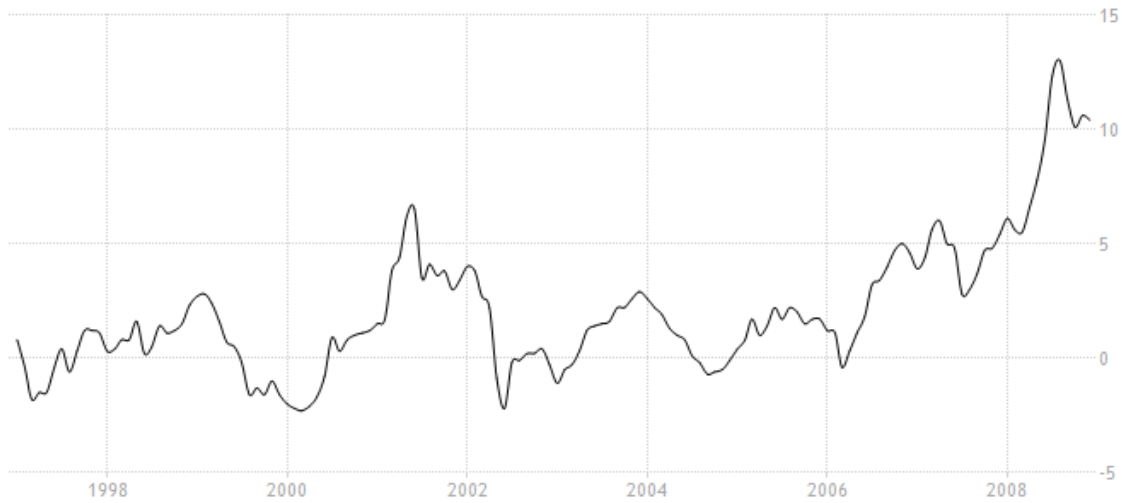
بالرجوع إلى تاريخ التضخم في بريطانيا ، فإن التضخم في المملكة المتحدة كان مرتفعاً و غير مستقر نسبياً و هذا في عامي 1970 و 1980 ، و لكن بعد سنة 1973 و 1980 و مع صدمات أسعار النفط ، وصل التضخم إلى حدود فاقت 10% مع مؤشر أسعار التجزئة بنسبة ترسد قليلا عن 26% عان 1979 .

و إعتمد سياسة التضخم المستهدف في بريطانيا عان 1992 ، و في عام 1997 منحت الحكومة لبنك إنجلترا الإستقلالية في تعيين معدل الفائدة لبلوغ مستوى التضخم المستهدف ،

و منذ 1997 أصبح التضخم في المملكة يتميز بالإنخفاض و الإستقرار النسبي ، و في بداية 2008 أصبح هناك نوع من الضغط التضخمي في المملكة نتيجة الإرتفاع في المستوى العام للأسعار ، و بالأخص الطاقة و الأغذية ، في حين أن أسعار النفط بلغت مستويات قياسية بتقريب 120 دولار للبرميل للسعر الخام الأمريكي الخفيف ، و بلغ معدل التضخم السنوي في أسعار المواد الغذائية مع نهاية 2008 مافوق 5% و يرجع السبب وراء إرتفاع هذه الأسعار نتيجة الإنخفاض في سعر الصرف الفعلية للجنيه الإسترليني¹⁷.

و الشكل التالي يوضح مستويات التضخم الغذائي في المملكة المتحدة خلال 1997-2008

الشكل رقم 01: مستويات التضخم الغذائي في المملكة المتحدة خلال 1997-2008



المصدر : <http://ar.tradingeconomics.com/united-kingdom>

من الشكل التالي نلاحظ أن مستوى التضخم الغذائي عرف تذبذبا خلال هذه الفترة ، و يعود هذا التذبذب إلى الإختلال طويل الأمد في سعر الصرف في المملكة ، و الذي عجزت لجنة السياسة النقدية عن معالجته آنذاك . بالإضافة إلى ذلك فالسبب الإضافي وراء إرتفاع مستويات التضخم الغذائي يعود للأزمة المالية العالمية 2008 ، و مانع عنها من إرتفاع أسعار النفط التي أدت إلى إرتفاع أسعار الغذاء بسبب إعتماذ الغذاء على الموارد النفطية و إستخدام

الغذاء كبديل للمنتجات النفطية ، زيادة على ذلك إرتفاع معدلات البطالة بسبب إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية

كما نجد أن التضخم في المملكة و بعد الأزمة المالية العالمية إرتفع إلى 5,2% في سبتمبر 2008 ، ليتراجع إلى 1,1% بعد إثنتى عشر شهرا ، ثم إرتفع مرة أخرى إلى 3,7% في أبريل 2010 . و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 02: مستويات التضخم في بريطانيا 2008-2010



المصدر : <http://ar.tradingeconomics.com/united-kingdom>

و هذه التقلبات ناتجة عن الآثار المرتبطة بمجموعة من العوامل من بينها تقلبات أسعار الغذاء و الطاقة إضافة إلى الإنخفاض المؤقت في مستوى معدل الرسم على القيمة المضافة ما بين 1 ديسمبر 2008 و 1 دافني 2010 .

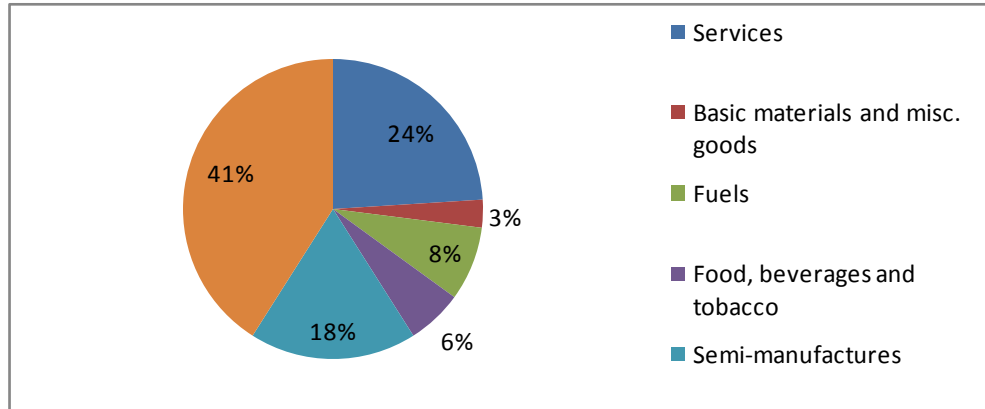
أما الأسعار فقد تأثرت بعاملين إقتصاديين هما :

-إنخفاض الجنيه الإسترليني منذ 2007 و التي عملت على إرتفاع معدل التضخم ؛

- الأزمة المالية العالمية ، و حجم الطلب فزيادته تساعد على رفع معدلات التضخم في المملكة .

و الشكل التالي يوضح حجم واردات المملكة المتحدة :

الشكل رقم 03: هيكل واردات بريطانيا



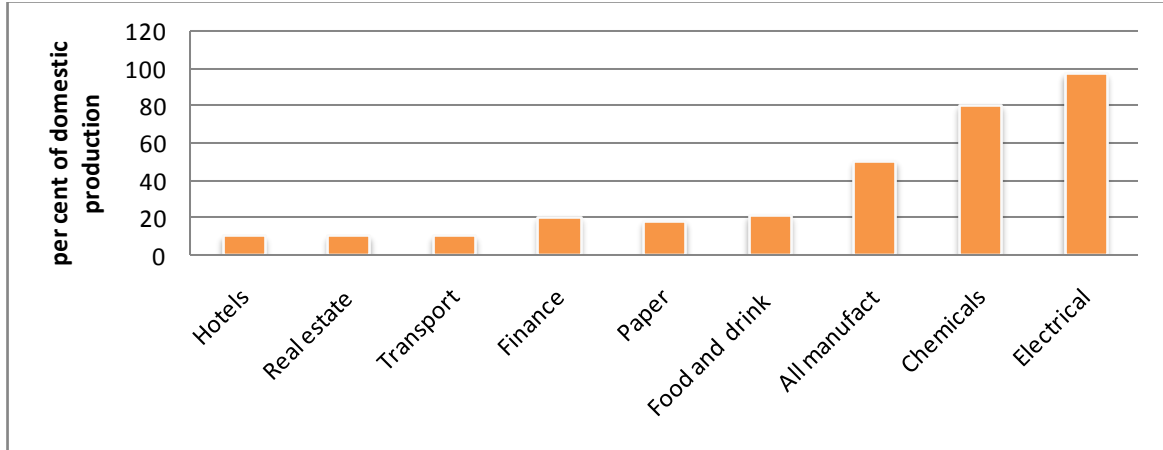
المصدر : Andrew sentence and others , the global economy and inflation , uk ,2007 , p 4

و بناء على هذا فإن العامل الأساسي الذي عمل على زيادة حجم التضخم في بريطانيا هو أسعار السلع و الخدمات المستوردة ، حيث يظهر الشكل السابق أن الواردات في المملكة شكلت حوالي 30 % من قيمة السلع و الخدمات المباعة من قبل رجال الأعمال في بريطانيا في الداخل و الخارج ، و شكلت السلع المصنعة و النصف مصنعة الجزء الأكبر من فاتورة الواردات في حين أن واردات الوقود و المواد الأساسية تشكل نسبة صغيرة نسبيا من المجموع بحوالي 10% ، في حين تعكس أسعار السلع المستوردة المواد الخام و الطاقة المستخدمة في صنعها ، ما خلق تأثير غير مباشر في أسواق السلع .

يضاف إلى أسعار الواردات زيادة حجم الطلب سواء كان مصدره في الداخل أو الخارج ما سمح لهامش الربح أن يتوسع ، و يمكن أن يسبب تقريبا ضغط على التكاليف لاسيما إذا كان الإقتصاد يعمل بالقرب من حدود قدرتها ، و بنفس الطريقة يمكن أن يؤثر ضغط الطلب تأثيرا سلبيا على التكلفة و الزيادة في الأسعار . كما أن التطورات الإقتصادية العالمية تؤثر على ظروف الطلب في المملكة المتحدة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، و يأتي التأثير المباشر لها من خلال التغيرات في الكلب على صادرات المملكة المتحدة من السلع و الخدمات ، و التي تشكل نحو ربع ناتج الشركات في المملكة .

و الشكل التالي يظهر حجم صادرات المملكة المتحدة .

الشكل رقم 04 : صادرات المملكة المتحدة .



المصدر : Andrew sentence and others , the global economy and inflation , OP CIT , p5

و عموما يمكن القول أن هذه العوامل و غيرها ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة معدلات التضخم في المملكة ، إلا أن الإرتفاع في معدلات الضخم إستمر في الإرتفاع إلى غاية سنة 2010 ، ليتجه نحو الإنخفاض بداية من سنة 2010 حيث بلغ الحد الأقصى لها 4,5 % ، ليفوق بذلك عدل التضخم المستهدف 2% نتيجة ضغط الأسعار العالمية و التراجع المستمر للجنه الإسترليني ، ليصل إلى حوالي 0,5% بداية من سنة 2015 .

و الشكل التالي يوضح مستويات معدل التضخم في المملكة المتحدة 2010-2015

الشكل رقم 05 : مستويات معدل التضخم في المملكة المتحدة 2010-2015



المصدر: <http://ar.tradingeconomics.com/united-kingdom>:

و الملاحظ أن معدلات التضخم ستبقى مرتفعة في المملكة المتحدة مع نهاية 2015 ليصل إلى حدود 2,1% مع سنة 2016 ، و هذا بالمقارنة مع باقي الدول الأوروبية و الشكل التالي يظهر ذلك .

الشكل رقم 06: تطور التضخم في العالم ، على اساس سنوي .

منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية		صندوق النقد الدولي		اللجنة الأوروبية		
2016	2015	2016	2015	2016	2015	
2,1	2,1	2,0	-0,1	2,0	1,4	الولايات المتحدة
1,5	0,9	1,3	-0,1	1,0	0,6	منطقة الأورو
1,5	1,2	1,6	0,1	1,7	1,2	ألمانيا
1,0	0,9	1,0	0,0	0,9	0,5	فرنسا
0,9	0,6	1,1	-1,0	0,5	0,1	إسبانيا
1,1	0,5	1,5	-0,3	0,6	0,0	إيطاليا
2,0	1,8	1,6	1,0	2,1	1,8	المملكة المتحدة
2,0	2,0	0,9	0,6	1,6	1,8	اليابان

المصدر : بنك المغرب ، تقرير حول السياسة النقدية ، العدد 34 ، المغرب ، 2015 ، ص 29

و بالمطابقة مع توقعات البنك المركزي البريطاني لحجم التضخم ، فإن جزء كبير من الثقة كانت حول أثر فجوة النتائج على تراجع معدلات التضخم ، لكن لم يعط حجم أكبر من الأهمية لأثر البيئة العالمية و أسعار الصرف .

فمنذ 1990 و خلال فترة عضوية بنك إنجلترا في لجنة آليات سعر الصرف ، أكدت الحكومة على أن علاقة سعر

الصرف بالتضخم قوية ، و بعد الإعلان عن السياسة النقدية الجديدة لإستهداف التضخم ، عادت المملكة إلى تعويم

سعر الصرف عام 1992 ، حيث أن الإعتقاد السائد كان أن التحركات في سعر الصرف هي مجرد تغيير الأسعار النسبية

و ليس من الضروري أن تؤثر على معدلات التضخم ، في حين أن آخرون يعتقدون أن تأثيرات التضخم قوية ، و لهذا قام البنك المركزي للمملكة عام 1994 بالتأكيد على أن أسعار واردات المملكة يجب أن تستجيب واحدة واحدة - لأ تغيير في أسعار الصرف .

و أكد بنك إنجلترا على أن سعر صرف العملة المحلية يؤثر مباشرة على أسعار الواردات ، ما يؤثر بدوره على كلفة مدخلات الإنتاج و بالتالي على الأسعار النهائية ، أي أن انخفاض سعر الصرف عن المستوى المطلوب سيرفع من معدل التضخم ، و في هذا الإطار قامت لجنة السياسة النقدية بتحديد معدل إستهداف التضخم لإبقائه ضمن حدود 2% مع هامش تغيير +/- 1% و التي تعد أكثر السياسة النقدية نجاحا على المدى القصير و طويل الأجل .

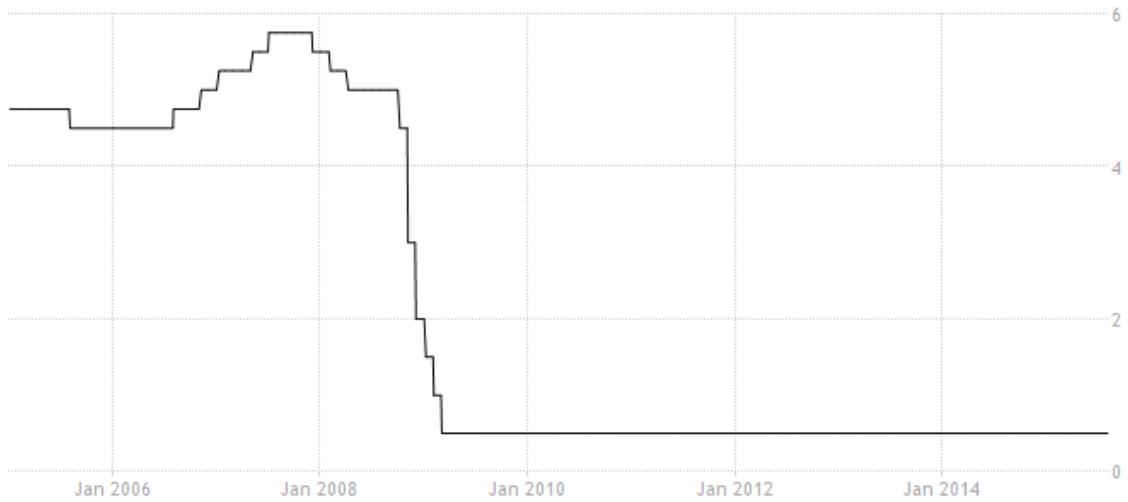
3. أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبل بنك إنجلترا لعلاج التضخم

1.3 أسعار الفائدة :

إتسمت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنك خلال الفترة 1990-2005 بالتذبذب ، حيث بلغ الحد الأدنى لسعر الفائدة خلال هذه الفترة 3% بينما الحد الأعلى لها 15% ن و في ظل هذه الظروف تميزت نسبة التضخم و في نفس الفترة بالارتفاع كذلك ، لتراجع معدلاتها بداية من عام 1993 و هذا بحدود 2% و 3% ، و بهذا قامت السلطات النقدية في إنجلترا بإتخاذ مجموعة من التدابير للسيطرة على معدلات التضخم العالية عن طريق أسعار الفائدة ، فإرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى إرتفاع كلفة الإنتاج مما ينتج عنه إرتفاع سعر السلع و الخدمات ، فهدف السلطة النقدية للمملكة هو إمتصاص السيولة النقدية الزائدة لدى الأفراد ، بما يساهم في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات و تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار ،

بينما سجلت الفترة 2005-2015 تذبذبا نسبيا لمعدلات التضخم حيث بلغ الحد الأعلى لها 5% فيما حققت بداية من 2015 إنخفاضا وصل إلى 0,1% مع معدلات فائدة مستقرة بداية من 2011-2015 وصلت هي كذلك إلى حوالي 0,1% .

الشكل رقم 07: معدلات الفائدة في بريطانيا 2005-2015 .



المصدر <http://ar.tradingeconomics.com/united-kingdom>

ويعود السبب إلى وصول معدلات الفائدة إلى هذه المستويات هو معدلات التضخم المنخفضة خلال هذه الفترة ، و التي تأثرت هي كذلك بمبوط مبيعات أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 ، كما إنخفض معدل التضخم بعد إستبعاد زيادة اسعار الطاقة و المواد الغذائية و الخمر و التبغ في جويلية ، و هو أقل مستوى منذ مارس 2014 ، و كذلك شهدت أسعار الغذاء إنخفاضا مقداره 0,32% خلال نفس الفترة ، و هو ما سيساعد على تراجع معدل التضخم بشكل عام ، و في المقابل أبقى بنك إنجلترا سعره الأساسي للفائدة عند مستوى منخفض إلى نحو 0,5% ، و جاء هذا المؤشر إستنادا إلى توقع حدوث ركود في منطقة اليورو .

2.3 سعر الخصم :

تضمن هذه الوظيفة مسؤولية البنك المركزي لإنجلترا بتقديم التسهيلات المالية إلى المصارف التجارية و بيوت القطع و مؤسسات الإئتمان الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، و هذا لم يحصل إلا بعد نشر بيجو 1873 أين تم الاعتراف بمسؤولية البنك كملجأ للإقراض ، حيث حدد سعر الخصم في بنك إنجلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3,1% مقابل 5,5% عام 1929

و في سنة 2015 تركت لجنة السياسة النقدية في البنك كما كان متوقعا سعر الخصم عند 0,5%¹⁸.

3.3 عمليات السوق المفتوحة :

عمليات السوق المفتوحة في المملكة المتحدة هدفها التأثير على كمية النقود المتداولة و التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان ، و هذا يعطي للنظام المصرفي الحرية في إختيار النقطة المناسبة على منحى الإنتاجية و التي ينبغي على بنك إنجلترا إستثمارها من خلال خلق الإئتمان¹⁹ و قد تجر عمليات السوق المفتوحة على مستوى بنك إنجلترا في جلسات تداول معلنة مسبقا أو في أي وقت يختاره البنك ، و لهذا و بإستخدام هذه العملية يقدم البنك أما التمويل للسوق بالإقراض مقابل ضمانات إضافية بواسطة إتفاق البيع و إعادة الشراء أو شراء الأصول ، أو بسحب الأموال من السوق بأخذها ودائع ، أو بإجراء عمليات معاكسة للبيع و إعادة الشراء ، أو ببيع الأصول²⁰.

4.3 تأطير الإئتمان :

ليس من الصعب إيجاد وسائل رقابية لمتابعة التطورات المالية و هذا لأجل وقف اي نتائج غير مرغوب فيها و التي قد تؤثر على القواعد التي بنيت على اساسها التوقعات حول هذه التطورات ، و بإعتبار المقود هي الأكثر قابلية للحركة ، فالأثر الواضح للرقابة المباشرة يظهر من خلال متابعة حركة هذه التدفقات المالية . و في هذا الإطار يقوم بنك إنجلترا بالتحديث المستمر للأدوات الرقابية التي تعمل على المتابعة المستمر لهذه الأموال ، و نظرا لأن القطاع البنكي في تعامل مستمر بالأموال فـ بن السلطة النقدية تتمتع بصلاحيات لتحديد سقف الفائدة على القروض و المجالات التي يجب تمويلها ،²¹ و قد حدد بنك إنجلترا أسعار الفائدة على القروض العقارية في سنة 2014 بـ 0,5% في حين بلغت معدلاتها 3% مع نهاية عام 2014 .

5.3 إستقلالية البنك المركزي لإنجلترا :

يتمتع بنك إنجلترا بإستقلال الأدوات و لكن ليس إستقلال الهدف ، إذ يتولى رئيس الخزانة تحديد هدف معدل التضخم و يترك لبنك إنجلترا القرارات بشأن السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف ، و إذا أخطأ البنك بأكثر من نقطة

صعوداً أو هبوطاً فلا بد أن يبعث محافظ البنك برسالة مفتوحة إلى رئيس الخزانة يشرح فيه الأسباب و ماذا يقترح البنك حيال ذلك .²²

كما تغيرت صلاحيات بنك إنجلترا بداية من 2010 ليشمل التنظيم إضافة إلى الرقابة على البنوك و التضخم ، و من هنا و باعتبار البنك مسؤولاً عن السياسة النقدية للبلد ، فإنه يمكن أن يؤثر من خلالها على النمو الاقتصادي في المدى القصير ، لكن هذا التأثير سوف يضعف بشكل ملحوظ مع مرور الوقت سببه تأثير سياسات أخرى لا سيما تلك التي تؤثر على أسواق العمل و الإنتاجية ، و سوف يكون من الصعب جدا فصل تأثير السياسة النقدية عن تأثير العوامل الأخرى عند تقييم أداء البنك .

الخاتمة :

يعد التضخم احدى مظاهر المشكلة الاقتصادية التي تميز غالبية اقتصاديات دول العالم ، كما اصبح التضخم يتميز بسرعة انتشاره من بلد لآخر ، و بقوة نموه من فترة لآخرى ، و بصعوبة السيطرة عليه ، أين أصبح لزاماً على الدول التحديث المستمر للسياسة النقدية لبلدها و ابتكار أدوات من شأنها علاج التضخم و المشكلة المترتبة عليه ، و نجد في قائمة هذه الدول المملكة المتحدة فهي تعمل على إستحداث آليات جديدة من شأنها أن تعمل على التحسين المستمر لمستويات التضخم و إستقرارها عند المعدل المستهدف لها .

-
- إبراهيم عبد الحليم عبادة ، السياسة النقدية ضوابطها و موجهاتها في إقتصاد إسلامي ، ورقة بحثية للملتقى الدولي حول : الإقتصاد الإسلامي –¹ واقع و رهانات المستقبل-، 23-24/02/2012، المركز الجامعي غرداية ، الجزائر ، ص 05
- ² - ثريا عبد الرحيم ، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق و أثرها في التضخم- جراسة تحليلية لمدة (1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 48 ، 2007 ، العراق ، ص 144
- ³ - EINHIG Paul , Monetary policy – means and ends , penguin books Handsworth Middlesex, 1964, UK, p 50
- ⁴ - أحمد إسماعيل المشهداني ، حيدر حسين آل طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2009) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد الثالثة و الثلاثون ، 2012 ، العراق ، ص 133
- ⁵ - هيفاء غدير غدير ، الساسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الإقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010 ، سوريا ، ص 36
- ⁶ - علي حبيش ، محاضرات في السياسات النقدية و المالية و مسائل الإستثمار ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البويرة ، الجزائر ، دن ، ص 25
- ⁷ - علي يوسفات ، عتبة التضخم و النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009) ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012 ، الجزائر ، ص 68
- ⁸ - أزاد أحمد سعدون الدوسكي و آخرون ، أثر السياستين المالية و النقدية على التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة 2003 – منتصف 2010 تحليل و قياس ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، العدد 23 ، 2011 ، العراق ، ص 99 .
- ⁹ - أحمد محمد صلاح الجلال ، دور السياسات النقدية و المالية في علاج التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) ، كلية الإقتصاد ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 ، ص 21-25
- ¹⁰ - فلاح خلف الربيعي ، تفسير ظاهرة التضخم في الإقتصاد العراقي ، ورقة مقدمة لأعمال ندوة التضخم بعنوان : التضخم و دور السياسات المالية و الاقتصادية ، العدد الثالث ، 2006 ، العراق ، ص 26
- ¹¹ - خبابه عبد الله ، الإقتصاد المصرفي – البنوك الإلكترونية ، البنوك التجارية ، السياسة النقدية – مؤسسة شباب الجامعة ، 2008 ، مصر ، ص 202
- ¹² - عماد موسى ، تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية ، سلسلة إجتماعات الخبراء ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد السادس عشرة ، 2005 ، الكويت ، ص 13
- ¹³ - حسين كامل فهمي ، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في إقتصاد إسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، 2006 ، السعودية ، ص 17
- ¹⁴ - رايس فضيل ، التغيرات في الحسابات الخارجية و أثرها على الوضعية النقدية في الجزائر – 1989-2010 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2013 ، ص 92
- ¹⁵ - رايس فضيل ، التغيرات في الحسابات الخارجية و أثرها على الوضعية النقدية في الجزائر – 1989-2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص 89
- ¹⁶ - إتاحة المعلومات عن السياسة النقدية ، وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفاية السياسات النقدية و المالية ، نشرية صادرة عن صندوق

النقد الدولي ، 2000 ، ص 62-82

Inflation ; expectations and monetary policy ,quarterly bulletin , 2008, UK , p 230¹⁷

- مقالة بعنوان : بنك إنجلترا يقي اسعار الفائدة عند مستوى قياسي ،¹⁸

<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0PJ22020150709> ، أطلع عليه في 2015/09/12

Monetary policy instruments M the Uk experience, quarterly bulletin , bank of england , 1994, uk p-273¹⁹

²⁰- سايمون غراي ، نل تالبوت ، العمليات النقدية ، كتيب البنوك المركزية ، بريطانيا ، 2006 ، ص 47

The instruments of monetary policy , quarterly bulletin , bank of England ,1987, uk, p 366²¹

²²- مقالة بعنوان : مقاومة البنك الإحتياطي القيديريالي ،

أكلع عليه في 2015/09/12 ، <http://www.project-syndicate.org>